جمهورية مصر العربية
الهيئة العامة للرقابة المالية

تقرير الربع الثانى من عام 2024

W W W . F R A . G O V . E G

القرية الذكية، مبنى ١٣٦، الجيزة، مصر الرقم البريدى : ١١٠
تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠ ٢٠٢+ فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٦ ٢٠٢+

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وسجل الضمانات المنقولة.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والتطوير

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون: 35370040 +202

فاكس: 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية..... 4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)..... 4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني..... 10

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري 15

رابعاً: التأجير التمويلي..... 18

خامساً : نشاط التخصيم 20

سادساً: سادساً: التمويل الاستهلاكي..... 22

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر..... 24

ثامناً: سجل الضمانات المنقولة 41

تاسعاً:أخبار الهيئة..... 43

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	إبريل -يونيو 2024	إبريل -يونيو 2023	معدل التغير %
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم (تأسيس + زيادة رأس المال + تعديل قيمة اسمية + وتخفيض رأس المال)	148,979	119,100	25.09%
إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم	11,283	10,394	8.55%
إجمالي قيمة الإصدارات	160,262	129,494	23.76%

يتضح من الجدول السابق، ارتفاع إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية في السوق الأولي لتبلغ 148.9 مليار جنيه خلال الربع الثاني (إبريل-يونيو) من عام 2024 مقارنة بـ 119.1 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق، بمعدل ارتفاع بلغ 25%، ويرجع ذلك الإرتفاع إلى الزيادة في قيمة إصدارات أسهم زيادة رؤوس الأموال التي ارتفعت بمقدار 101.4 مليار جنيه خلال الفترة. ومن ناحية أخري، أرتفعت قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم بنسبة 8.5% مسجلاً 11.2 مليار جنيه.

تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

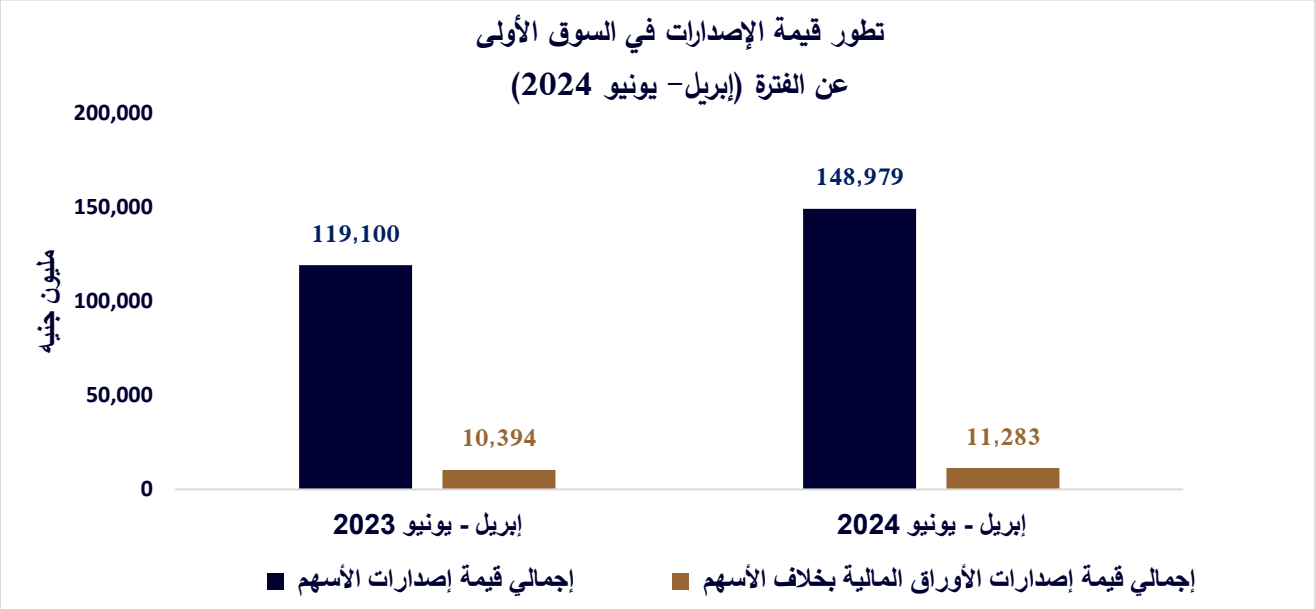

أ- المؤشرات

جدول (1-2): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق يونيو 2024	إغلاق يونيو 2023	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	27,766.27	17,665.29	57.18%
EWI EGX70	6,194.17	3,535.71	75.19%
EGX100 EWI	8,985.15	5,242.31	71.40%
مؤشر تميز	6,558.19	5,361.91	22.31%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني عن عامي 2023&2024)

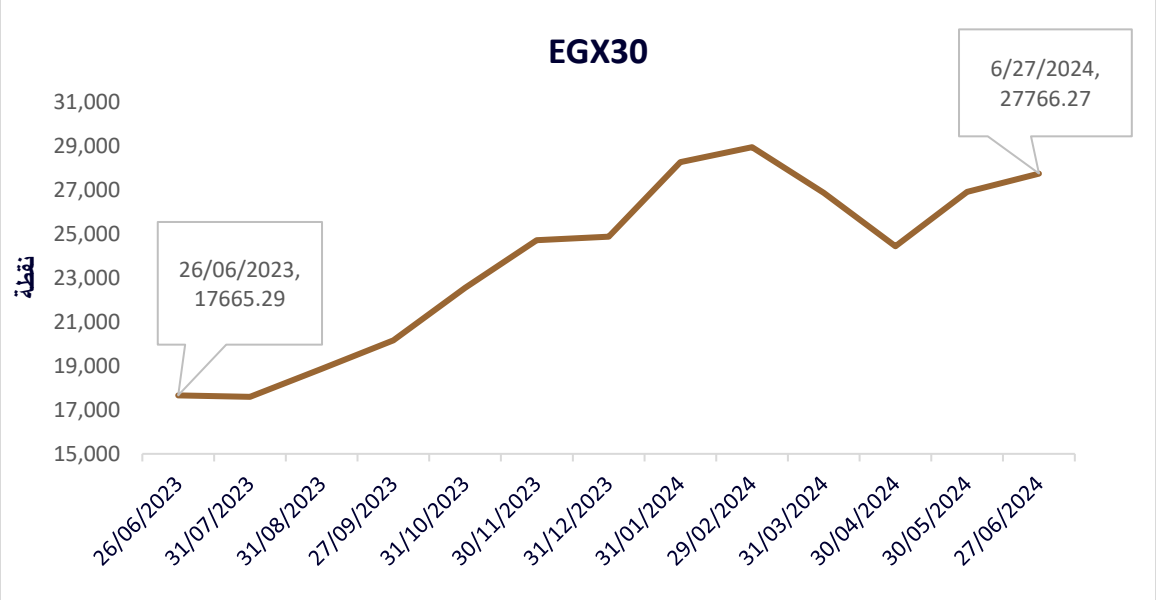

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (إبريل-يونيو 2024):

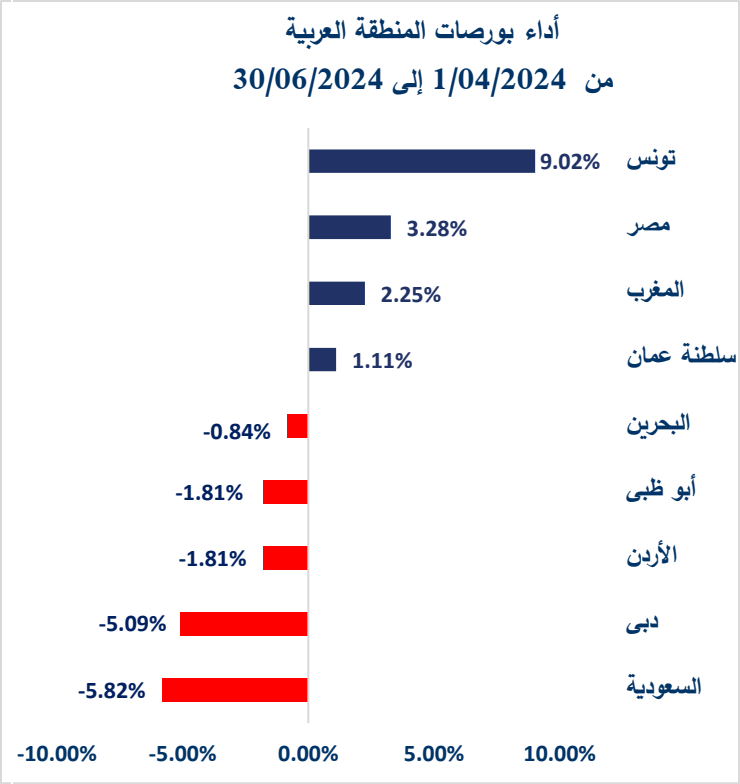

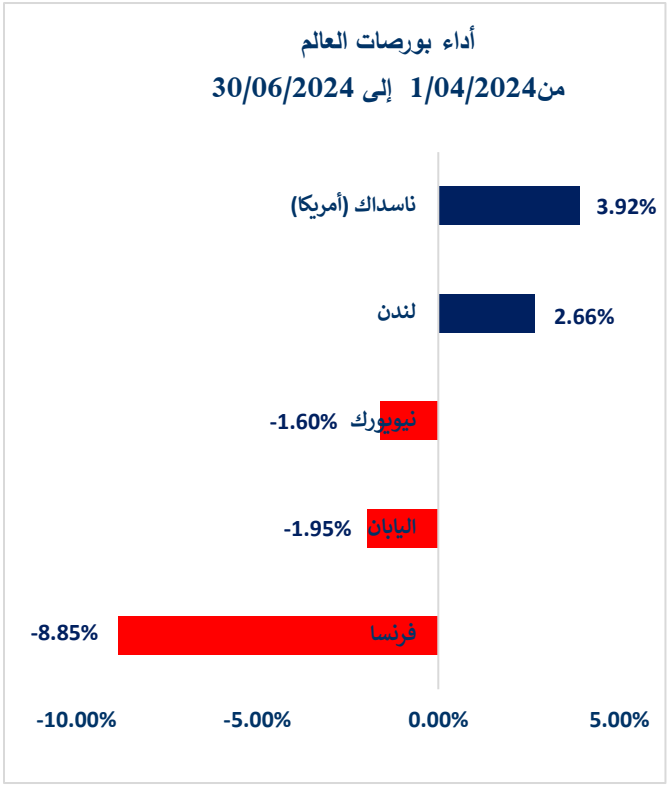

المؤشر	السوق
Amman SE General (AMGNRLX)	الأردن
Tadawul All Shares (TASI)	السعودية
ADX General (ADI)	أبو ظبي
DFM General (DFMGI)	دبي
TUNINDEX (TUNINDEX)	تونس
MSM 30 (MSI)	عمان
Moroccan All Shares (MASI)	المغرب
Bahrain All Shares (BAX)	البحرين
EGX 30	مصر
FTSE 100	المملكة المتحدة
CAC40	فرنسا
S&P 500	الولايات المتحدة
NIKKEI 225	اليابان
NYSE	نيويورك

تعاملات المستثمرين خلال الفترة إبريل-يونيو 2024:

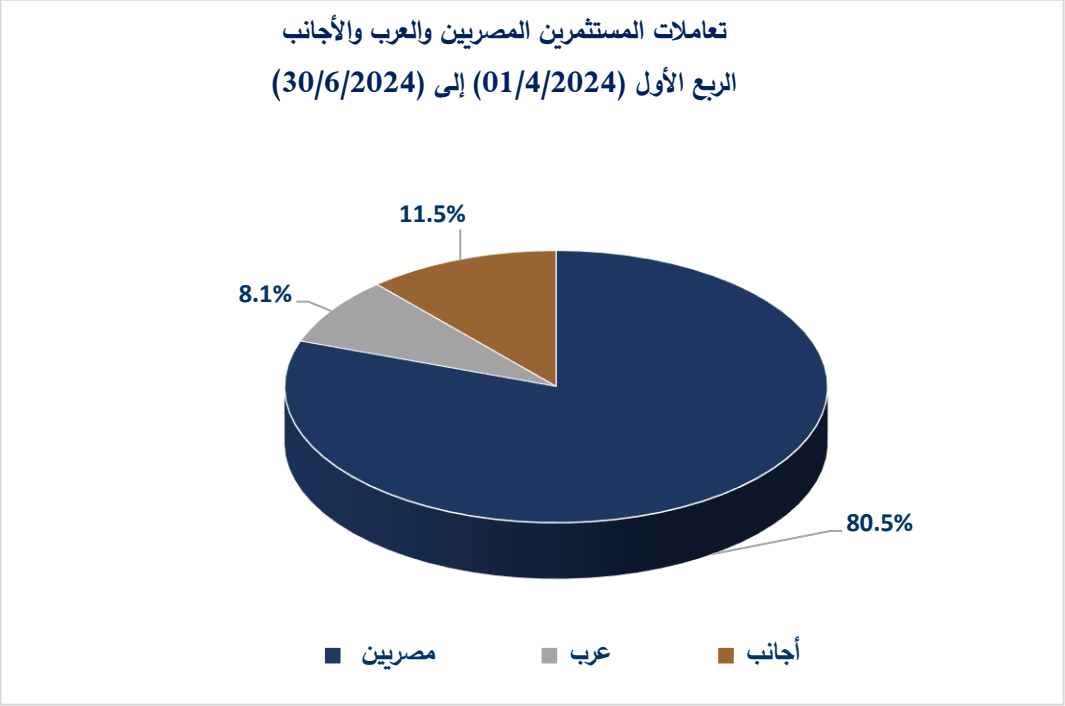

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين على الأسهم المقيدة بعد استبعادا الصفقات خلال الربع الثاني من عام 2024 على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 80.5% ثم الأجانب بنسبة 11.5% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 8.1%.

ب-إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات وأذون الخزانة**

جدول (1-3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات وأذون الخزانة

البيـــــــان	إبريل -يونيو 2024	إبريل -يونيو 2023	معدل التغير (%)
قيمة تداول الأسهم (بالمليون جنيه)	196,509	136,221	44.3%
قيمة تداول السندات وأذون الخزانة (بالمليون جنيه)	2,213,068	43,577	4978.6%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	2,409,578	179,798	1240.2%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	44,462	44,376	0.2%

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين ارتفاع قيمة تداول الأسهم بنسبة 44.3% خلال الربع الثاني من عام 2024 بالمقارنة بالربع الثاني من عام 2023، وذلك نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتطبيق الإصلاحات الهيكلية وزيادة دور القطاع الخاص، بالإضافة إلى قرارات الهيئة للعمل على تنشيط الأسواق، والقرارات المتتالية للبنك المركزي المصري بخفض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار، مما أدى إلى إعادة اكتساب ثقة المستثمرين في البورصة المصرية، وزيادة معدلات التداول.

ومن ناحية أخرى ارتفعت قيمة تداول السندات وأذون الخزانة بنسبة غير مسبوقة خلال الربع الثاني من عام 2024 بالمقارنة بالربع الثاني من العام السابق، والتي بلغت نحو 2213 مليار جنيه خلال الربع الثاني 2024، محققة معدل زيادة بلغ 4978% عن الربع الثاني من عام 2023، ويرجع ذلك إلى بدء التداول على السندات وأذون الخزانة في البورصة المصرية منذ سبتمبر 2023.

ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الثاني من عام 2024

جدول (1-4): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيان	إغلاق يونيو 2024	إغلاق يونيو 2023	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	1876.3	1162.1	61.46%
رأس المال السوقي لـ EGX30	1215.4	713.6	70.32%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	3.0	1.9	57.89%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني من عامي 2024 & 2023).

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 1876.3 مليار جنيه في نهاية الربع الثاني من عام 2024 وذلك بزيادة بلغت نحو 61.46% عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي [1] بنهاية الفترة نحو 18.5% وهي النسبة الأعلى منذ عام 2017.

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 10157.4 مليار جنيه لعام 2023/2022 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

د) أعداد المستثمرين الجدد

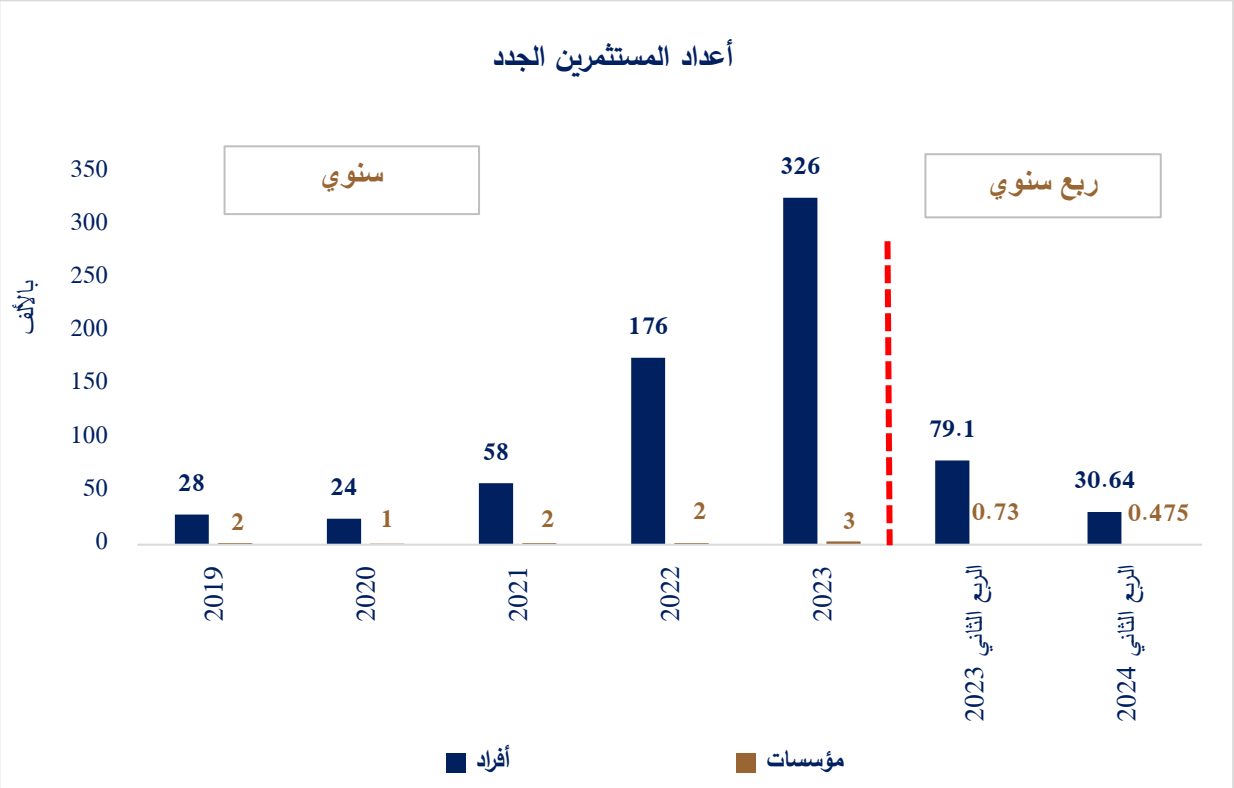

شهدت اعداد المستثمرين الجدد رقم غير مسبوق خلال عام 2023، حيث سجلت 329 ألف مستثمر خلال عام 2023، مقارنة بنحو 178 ألف مستثمر جديد خلال العام الماضي، بمعدل زيادة بلغ 84.8%، بينما انخفض خلال الربع الثاني (إبريل – يونيو) من عام 2024 ليسجل 31 ألف مستثمر مقابل 80 ألف مستثمر في نفس الفترة من العام السابق.

ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع من (أبريل إلى يونيو 2024):

جدول (2-1): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أبريل-يونيو 2024	أبريل-يونيو 2023	معدل التغير%
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	11,730.4	8,641.5	35.7%
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	9,899.3	8,913.3	11.1%
إجمالي	21,629.7	17,554.8	23.2%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	4,576.9	3,087.0	48.3%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	4,791.0	5,119.1	-6.4%
إجمالي	9,367.9	8,206.1	14.2%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات.

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

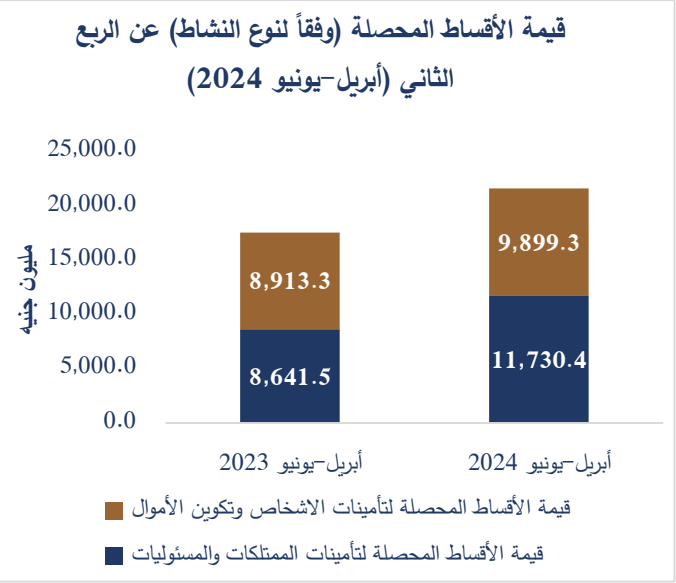

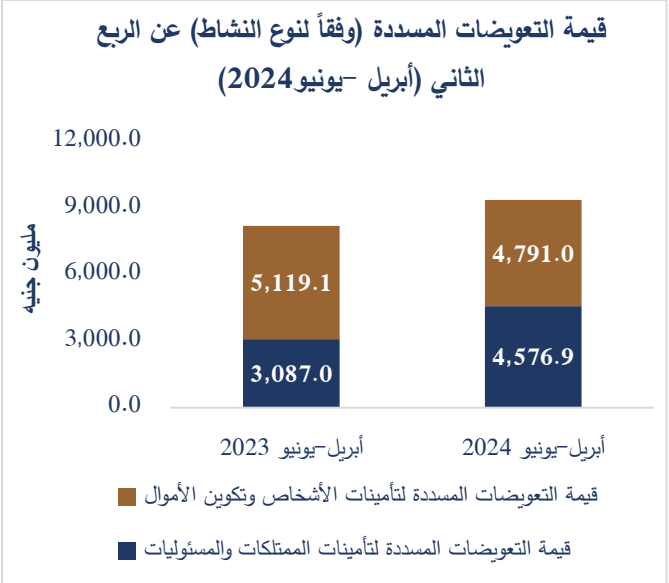

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 21.6 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024 بالمقارنة بـ 17.5 مليار جنيه خلال الربع االثاني من عام 2023 وبمعدل نمو بلغ 23.2%، حيث ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات إلى 11.7 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2024 مقابل 8.6 مليار جنيه خلال الربع الثاني من2023، كما ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الحياة إلى 9.8 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2024 مقابل 8.9 مليار جنيه خلال الربع الثاني من2023.

ارتفاع قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 9.3 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024 بالمقارنة بـ 8.2 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023 وبمعدل نمو بلغ 14.2%، حيث بلغت التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات قيمة 4.5 مليار جنيه خلال الربع االثاني من 2024 مقابل 3.08 مليار جنيه خلال الربع الثاني من2023، بينما انخفضت التعويضات المسددة لتأمينات الحياة إلى 4.7 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2024 مقابل 5.1 مليار جنيه خلال الربع الثاني من2023.

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع من (أبريل إلى يونيو2024):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أبريل-يونيو 2024	أبريل-يونيو 2023	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	19,205.8	15,084.6	%27.3
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	2,424.0	2,470.2	%1.9-
إجمالي	21,629.8	17,554.8	%23.2
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	8,442.5	7,209.2	%17.1
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	925.4	996.8	%7.2-
إجمالي	9,367.9	8,206.0	%14.2

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

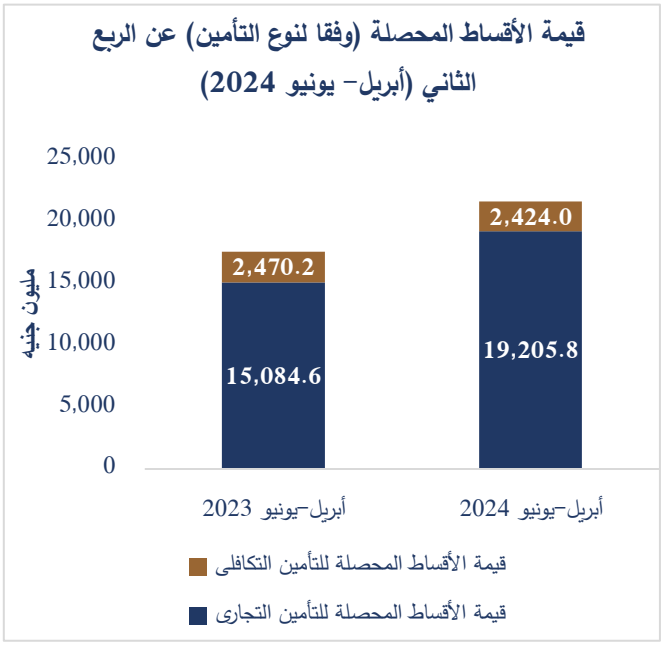

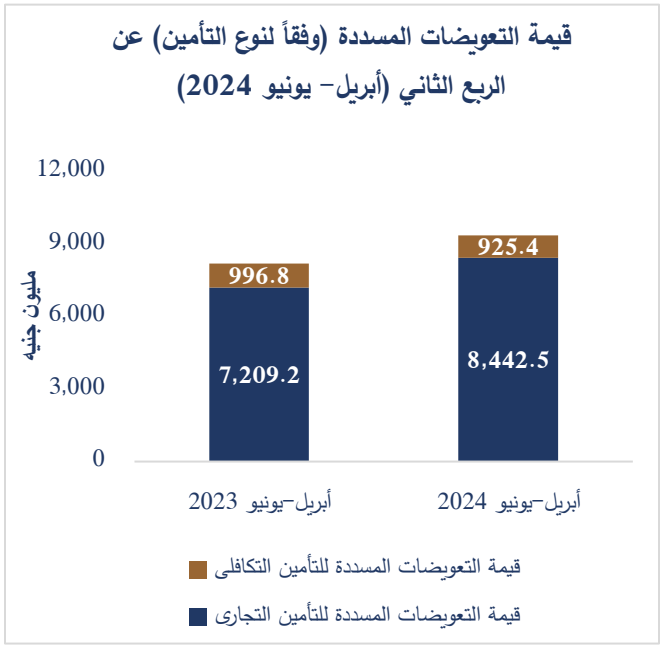

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 21.6 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024 بالمقارنة بـ 17.5 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023 وبمعدل نمو بلغ 23.2%، حيث ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري إلى19.2 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024 بالمقارنة بـ 15.08 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023، وانخفضت الأقساط المحصلة للتأمين التكافلي خلال الربع الثاني من عام 2024 إلى 2.42 مليار جنيه بالمقارنة بـ 2.47 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023.

ارتفاع قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 9.3 مليار جنيه خلال الربع االثاني من عام 2024 بالمقارنة بـ 8.2 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023 وبمعدل نمو بلغ 14.2%، حيث بلغت قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري 8.4 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024 بالمقارنة بـ 7.2 مليار جنيه خلال الربع االثاني من عام 2023، بينما انخفضت التعويضات المسددة للتأمين التكافلي خلال الربع الثاني من عام 2024 إلى 0.925 مليار جنيه بالمقارنة بـ 0.996 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023.

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى يونيو 2024	حتى يونيو 2023
شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى	41	42
مجمعات التأمين	6	5
صناديق التأمين الحكومية	6	6

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى يونيو 2024	حتى يونيو 2023
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	96	97
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	14125	14442
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	31	31
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	308	311
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	9	10
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	362	379
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	46	52

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 24.3 مليار جنيه عن الربع الثاني (2024/4/1-2024/6/30) مقابل نحو 5.9 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 308%، وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الثانى من عام 2024:

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (أبريل-يونيو 2024)

	عدد المستثمرين		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	أبريل-يونيو 2024	أبريل-يونيو 2023		أبريل-يونيو 2024	أبريل-يونيو 2023	
الإجمالي	2312	1026	%125.3	6379	2080	%206.7

يتضح من الجدول زيادة عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2024/4/01-2024/6/30) بنسبة تصل إلى 125.3% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2023، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد زادت بنحو 206.7% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق ويعود ذلك إلى زيادة المحافظ المشتراة بمعدل 77%، كذلك إلى إصدار مجلس إدارة الهيئة قرارًا بتعديل القرارالسابق للمجلس رقم (111) لسنة 2015 بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل العقاري، مما يسمح بزيادة قيمة قسط التمويل العقارى ليصبح 50% من إجمالى دخل المتقدم للحصول على التمويل العقارى بدلاً من 35% و40% للفئات ذات الدخول المختلفة؛ ليخفف من حدة الانخفاض الذي سبق تلك الزيادة.

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (أبريل-يونيو 2024)

فئة المساحات م2	أبريل-يونيو 2024		أبريل-يونيو 2023		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
من 0 -66 م2	227	10%	86	8.4%	164%
من 66-86 م2	225	10%	330	32.2%	-31.8%
أكبر من 86 م2	1860	80%	610	59.5%	204.9%
الإجمالي	2312	100%	1026	%100	%125.3

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو 80% في الربع الثانى من عام 2024، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثيلة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 59.5%.

عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (أبريل-يونيو 2024)

نوع الغرض	أبريل-يونيو 2024		أبريل-يونيو 2023		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
سكنى	2087	%90	944	%92	121.1%
أخرى	225	%10	82	%8	174.4%
الإجمالي	2312	%100	1026	%100	%125.3

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (أبريل-يونيو 2024)

نوع العميل	أبريل-يونيو 2024		أبريل-يونيو 2023		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	
عادى	1400	%22	767.4	%36.89	82.43%
عميل صندوق	46	%1	0.0	%0	%0
محافظ مشتراه	4933	%77	1312.7	%63.11	275.81%
الإجمالي	6379	%100	2080	%100	%206.7

عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3– 6) شركات التمويل العقاري الجديدة

البيـــان	في نهاية يونيو 2024	في نهاية يونيو 2023	معدل التغير %
عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	22	19	%16
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	4276.7	3248	%32

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 22 شركة بنهاية الربع الثانى لعام 2024، مقابل 19 شركة في نهاية الربع الثانى عام 2023 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الثانى من عام 2024 نحو (172) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (190) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2023 بمعدل انخفاض بلغ 9.5–% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –7) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية يونيو عام 2024

البيـــان	في نهاية يونيو 2024	في نهاية يونيو 2023	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	172	190	9.5%–

رابعاً: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	إبريل -يونيو 2024	إبريل -يونيو 2023	معدل التغير %
عدد العقود	285	492	-42.07%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	25,847.1	23,452.9	10.21%

شهدت الفترة (إبريل-يونيو) عام 2024 ارتفاع في هذا النشاط من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2023، حيث أرتفعت خلال الفترة لتصل إلى نحو 25.84 مليار جنيه مقارنةً بـ 23.45مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 10.21%، بينما انخفض عدد العقود إلى 285 عقدًا مقارنة بـ 492 عقدًا وبمعدل انخفاض بلغ 42.07% ويرجع هذا الانخفاض -بالأساس-إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم ارتفاع تكلفة التمويل، مما أدى إلى تراجع قيمة عقود التأجير التمويلي لنشاط العقارات والأراضي، والتي تمثل النسبة العظمي من إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي. بالإضافة إلى ما سبق قد يكون تطبيق بعض البنوك للضوابط الجديدة التي أصدرها مجلس إدارة البنك المركزي المصري في نهاية فبراير 2024 -بشأن وضع سقوف ائتمانية للبنوك لا تتجاوز 5% بشأن التسهيلات الائتمانية واستثمارات التوريق المقدمة من البنوك إلى شركات التأجير التمويلي على مستوى البنك الواحد لمنع التركز بالقطاع المصرفي والحد من المخاطر النظامية- أحد الأسباب في انخفاض مصادر التمويل المتوفرة لشركات التأجير التمويلي لإبرام عقود جديدة. وبالفعل قام البنك المركزي بتوضيح التطبيق السليم لضوابطه للبنوك، وسيتم تقدير الموقف وفقاً للمؤشرات التي سيتم عرضها على البنك.

وتجدر الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة العامة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

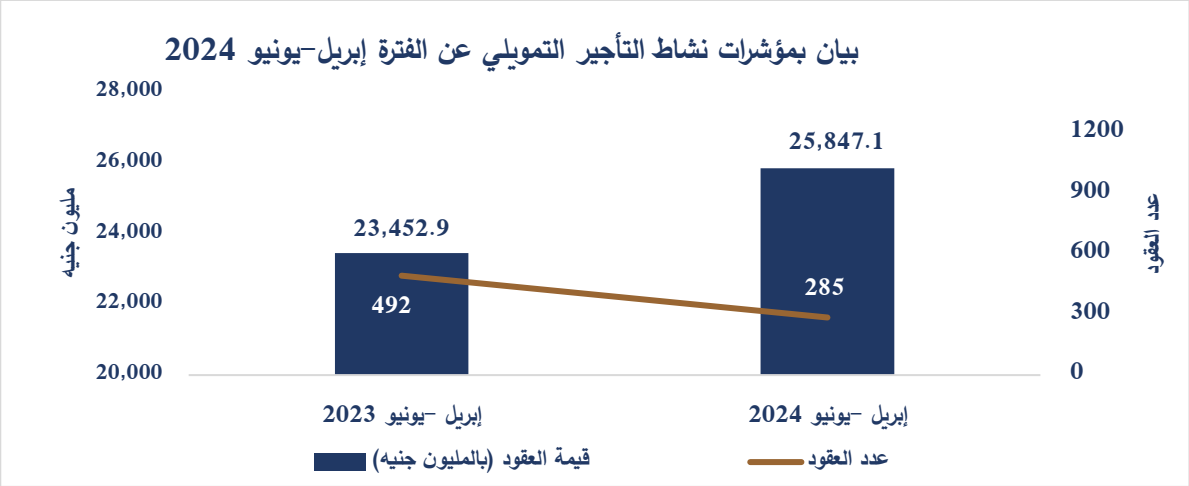

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	إبريل-يونيو 2024		إبريل-يونيو 2023	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	21,945.2	%84.9	19,909.4	%84.89
2	سيارات نقل	1,621.3	%6.3	885.8	%3.78
3	الات ومعدات	923.6	%3.6	814.3	%3.47
4	سيارات ملاكي	485.0	%1.9	488.8	%2.08
5	معدات ثقيلة	419.3	%1.6	640.7	%2.73
6	خطوط انتاج	362.0	%1.4	109.9	%0.47
7	أخرى	90.8	%0.35	604.0	%2.58
الإجمالي		25,847.08	%100	23,452.86	%100

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (إبريل– يونيو) 2024 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 21.94 مليار جنيه وبنسبة 84.9% من إجمالي قيمة العقود وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 84.8% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط سيارات النقل باستحواذه على 6.3% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة تقدر بـ 1.62 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط الألات و المعدات بقيمة عقود بلغت نحو 923 مليون جنيه وبنسبة 3.6% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

خامساً: نشاط التخصيم

قيمة الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 24.48 مليار جنيه في نهاية يونيو 2024 بالمقارنة بنحو 17 مليار جنيه في نهاية يونيو 2023، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 43.7%.

جدول (5-1) قيمة الأرصدة المدينة

البيان	في نهاية يونيو 2024	في نهاية يونيو 2023	معدل التغير %
قيمة الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	24,481.5	17,037.1	43.7%
الشركات المحيلة (العملاء)	653	563	16.0%

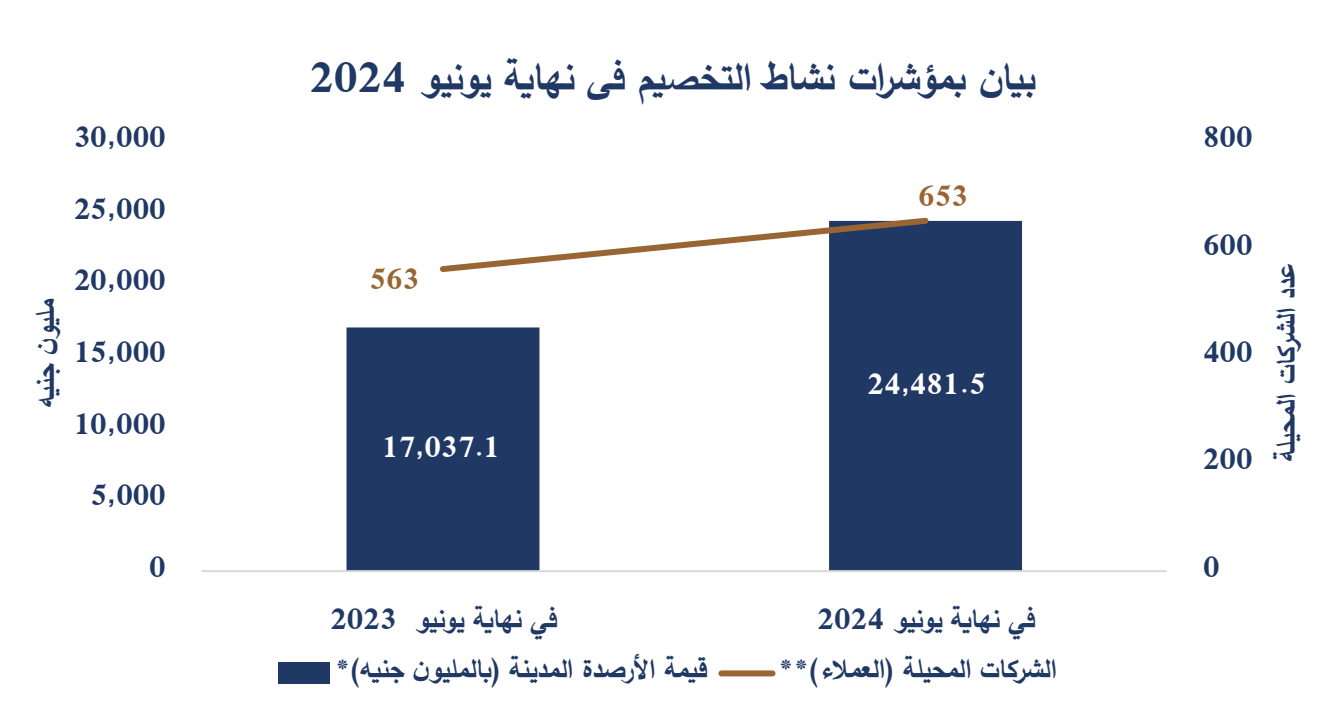

قيمة الأوراق المخصمة

جدول (5-2) قيمة الأوراق المخصمة

البيان	أبريل -يونيو 2024	أبريل -يونيو 2023	معدل التغير %
إجمالي قيمة الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	18,663	10,787.4	73.0%
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	12,255	6,879.4	78.1%
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	6,408	3,908	64.0%

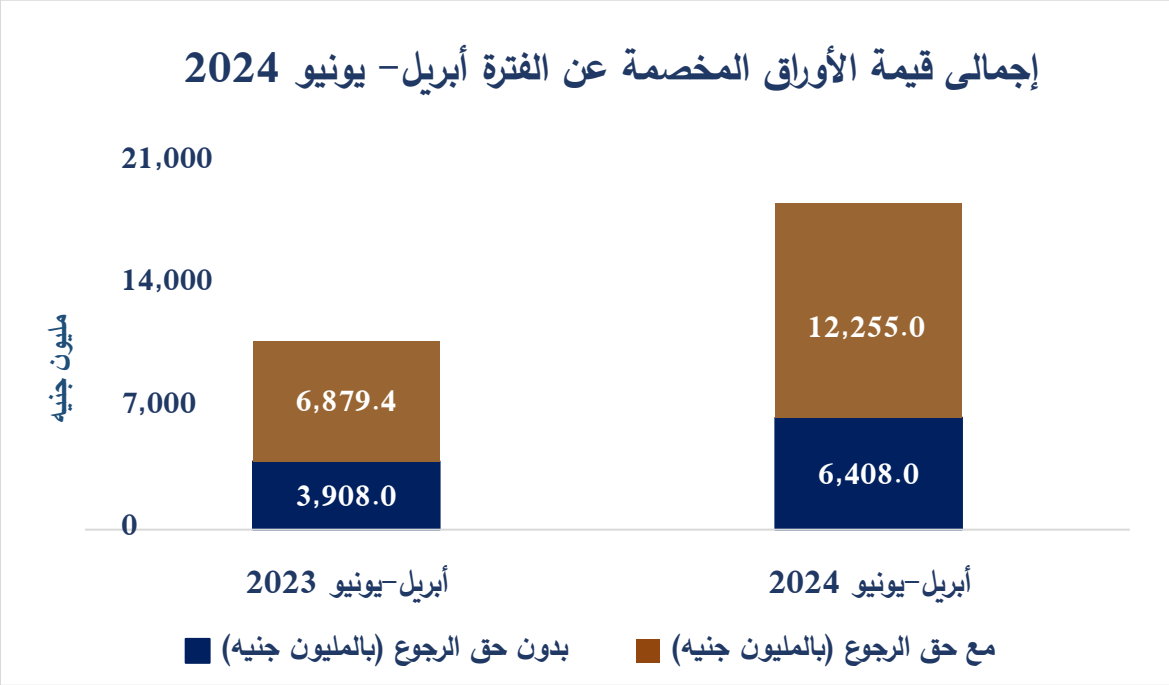

جدول (5-3) شركات التخصيم

البيـــــــان	في نهاية يونيو 2024	في نهاية يونيو 2023
إجمالي عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التخصيم (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)	40	35

سادساً: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي كما أن يستفيد به الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي (Financial Inclusion) الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم 18 لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيـــــــان	أبريل-يونيو 2024	أبريل-يونيو 2023	معدل التغير %
إجمالي عدد العملاء (بالألف)	963.9	854.1	12.9%
إجمالي قيمة التمويل (مليون جنيه)	12,118.8	10,385.7	16.7%

ارتفع عدد عملاء التمويل الاستهلاكي ليبلغ 963.9 ألف عميل خلال الربع الثانى (أبريل-يونيو) 2024 مقارنة بنحو 854.1 ألف عميل خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ 12.9%، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 12.1 مليار جنيه خلال الربع الثانى من عام 2024 مقارنة بـ 10.4 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل زيادة بلغ 16.7%.

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

جدول (6-2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

م	نوع السلعة	أبريل-يونيو 2024	
		قيمة التمويل (مليون جنيه)	% قيمة التمويل
1	الالكترونيات والأجهزة الكهربائية	3,449.1	28.46%
2	شراء سيارات ومركبات	2,832.5	23.37%
3	الأجهزة الكهربائية والمنزلية	1,590.4	13.12%
4	المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل التجارية المختلفة	840.05	6.93%
5	الملابس والاحذية والشنط والساعات والمجوهرات والنظارات	775.6	6.40%
6	التشطيبات والتجهيزات المنزلية	593.1	4.89%
7	الأثاث وتجهيزات المنازل	451.5	3.73%
8	قطع غيار المركبات وسيارات الركوب بجميع أنواعها	318.8	2.63%
9	أخرى	1,267.7	10.50%
	الإجمالي	12,118.8	100%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (أبريل-يونيو) 2024 شهدت استحواذ الالكترونيات والأجهزة الكهربائية على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 3.5 مليار جنيه وبنسبة 28.46% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب شراء سيارات ومركبات بنسبة 23.37% من إجمالي قيمة التمويل وبقيمة بلغت حوالي 2.8 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث الأجهزة الكهربائية والمنزلية بقيمة تمويل بلغت نحو 1.59مليار جنيه وبنسبة 13.12% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

نهاية الربع الثانى من عام 2024 مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2023

1) تطور عدد المستفيدين وأرصدة التمويل

جدول (7-1) تطور نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الثانى 2024:

النشاط	في نهاية الربع الثانى 2024		في نهاية الربع الثانى 2023	
	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	3,776.4	56,201.3	3,860.2	42,188.6
تمويل المشروعات متناهية الصغر (منتج التمويل الأصغر)	0.10	0.13	9.93	7.81
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	8.0	8,962.0	3.6	3,233.2
الإجمالى	3,784.5	65,163.4	3,873.7	45,429.7

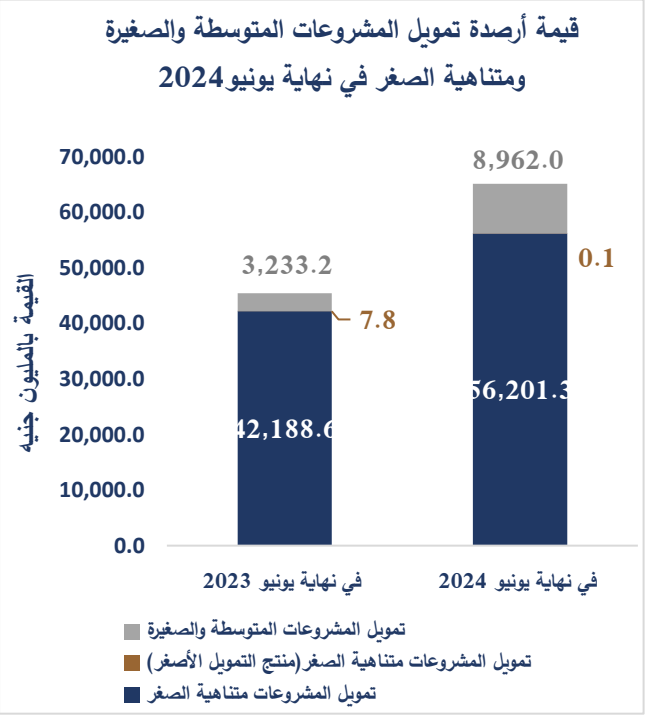

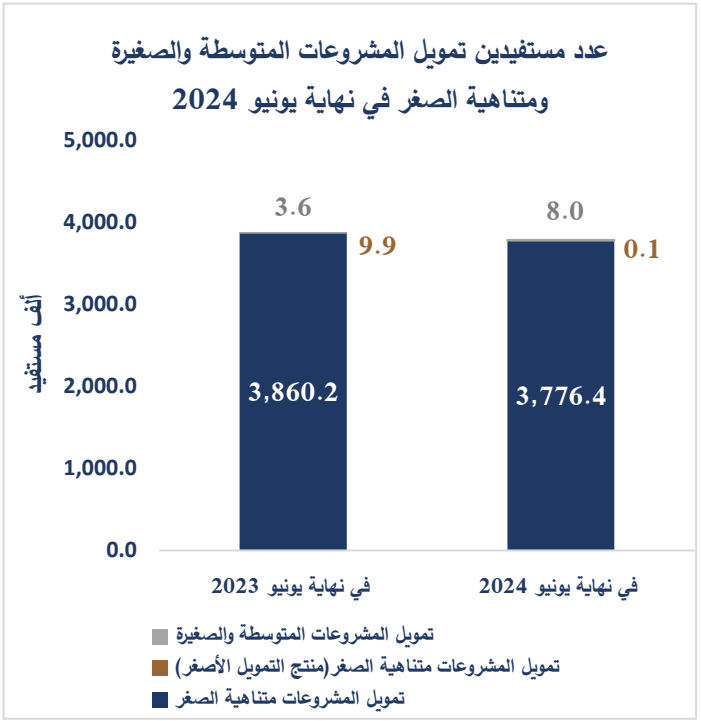

2) عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح

جدول (8-1) تطور عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الثانى 2024:

النشاط	في نهاية الربع الثانى 2024		في نهاية الربع الثانى 2023	
	قيمة التمويل الممنوح (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	قيمة التمويل الممنوح (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	782.0	18,165.8	750.6	12,886.2
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	1.1	1,860.3	1.0	1,022.2
الإجمالى	783.0	20,026.2	751.6	13,908.4

3) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (وفقاً للحصص السوقية) :

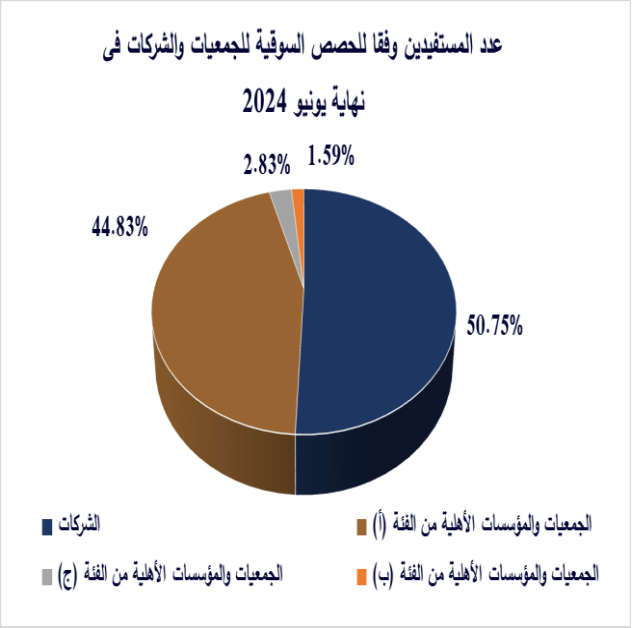

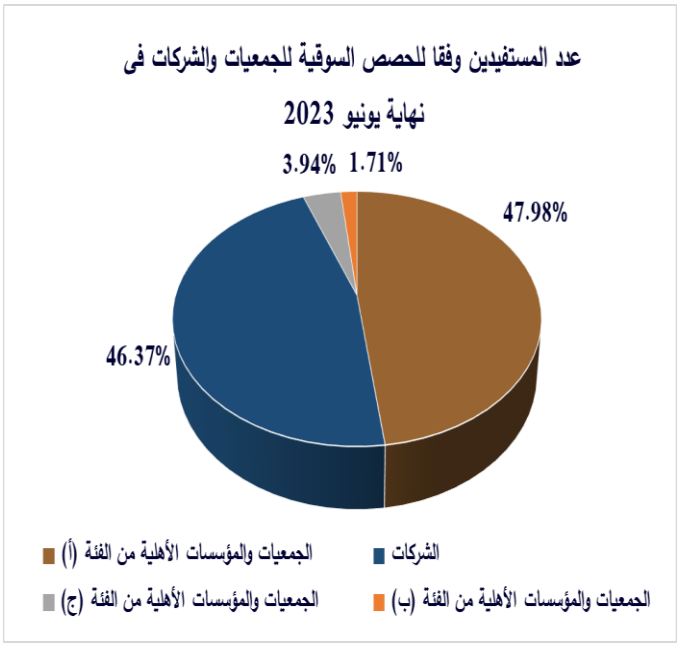

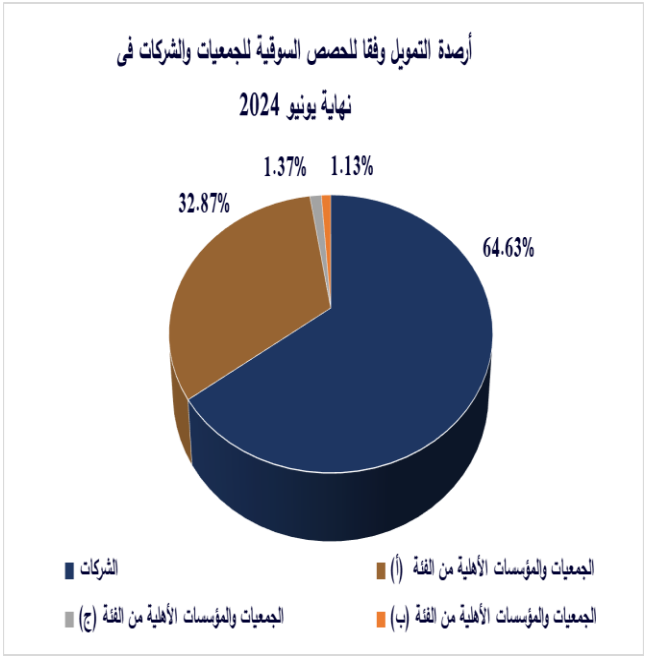

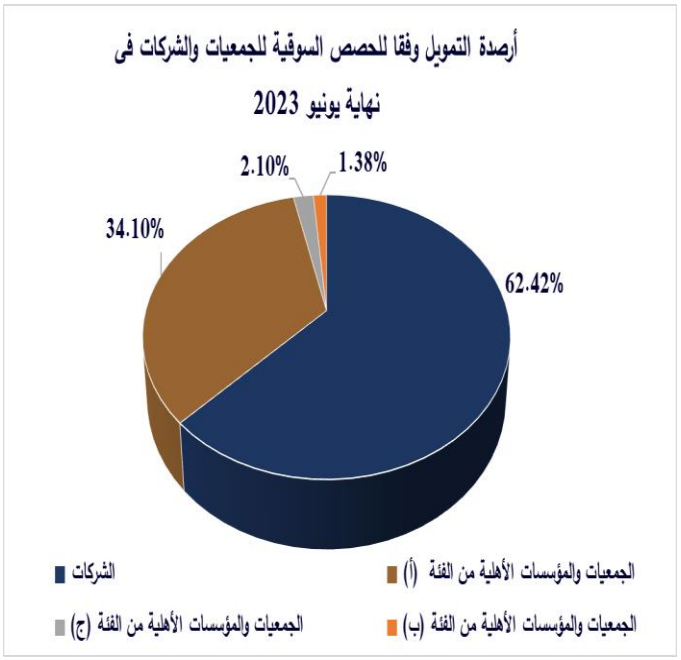

شـهـــــد نهاية الربع الثانى من عام 2024 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصـدة التمويل بنسـبة 43.4% حيث بلغت نحو 65.2 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2023 والتي بلغت فيه أرصـــدة التمويل نحو 45.4 مليار جنيه.

كما انخفضـت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 2.3% حيث بلغ العدد حوالي 3.8 مليون مستفيد في نهاية الربع الثانى من عام 2024، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2023 والذي كان فيه عدد المســتفيدين نحو 3.9 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

الشركات:

- جاءت الشركات بالترتيب الأول في نهاية الربع الثانى من عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 36.3 مليار جنيه، وجاءت أيضًا بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.9 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 26.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.8 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الشركات المركز الأول بنسبة 64.6%، واحتلت المركز الأول كذلك من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 50.7%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثانى عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 18.5 مليار جنيه، كذلك جاءت بالمركز الثانى بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.7 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 14.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.9 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 32.9%، واحتلت كذلك المركز الثانى من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 44.8%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثانى من عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 634 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 60 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 583.7 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 66 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 1.1%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 1.6%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثانى لعام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 771 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 106.7 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2023، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 887.8 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 152 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 1.4%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2.8%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقًا لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

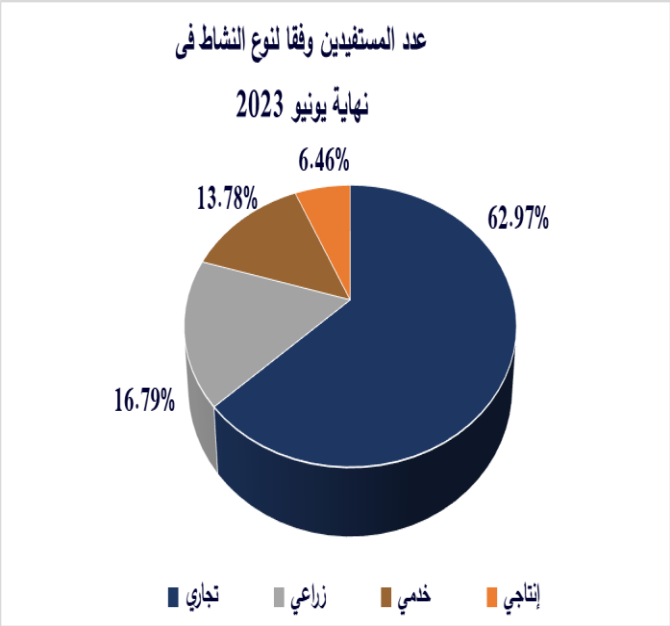

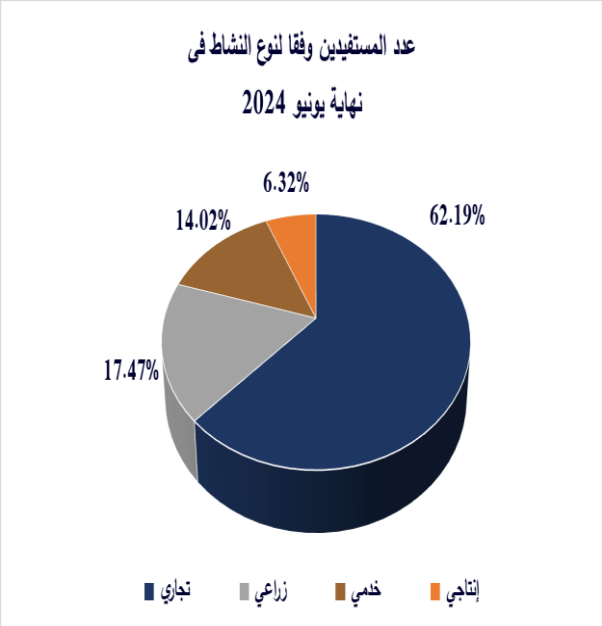

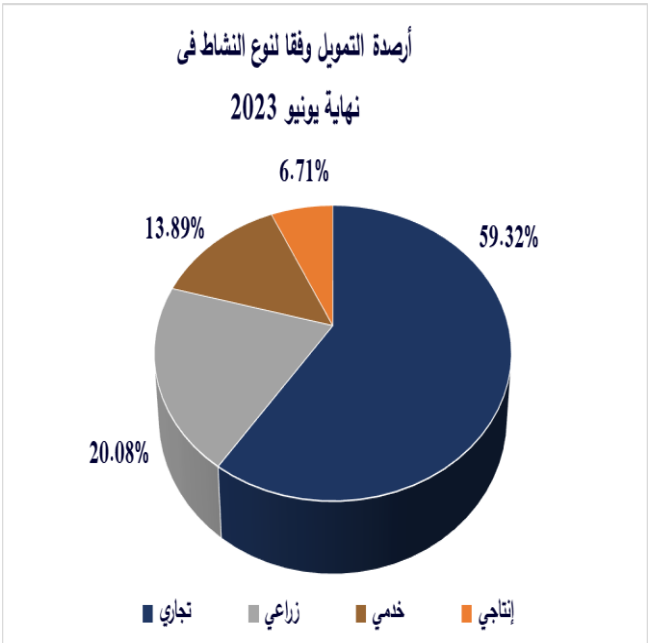

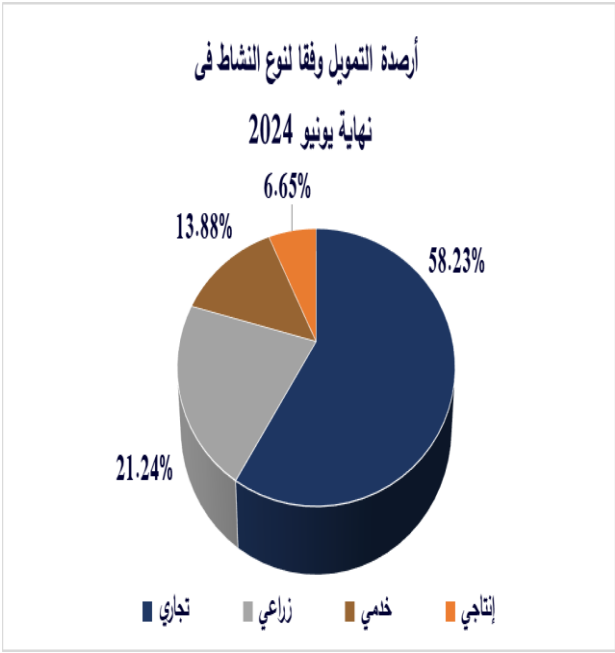

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثانى لعام 2024 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الثانى عام 2023 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الثانى عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 32.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.3 مليون مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الثانى عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 25.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.4 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 58.2%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 62.2%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثانى عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 12 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 660 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 8.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 648.2ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 21.2 %، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 17.5%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثانى عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 7.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 529.3 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 5.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 532 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.9%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 14%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثانى لعام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 238.5 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 249.4 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 6.6 %، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.3%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

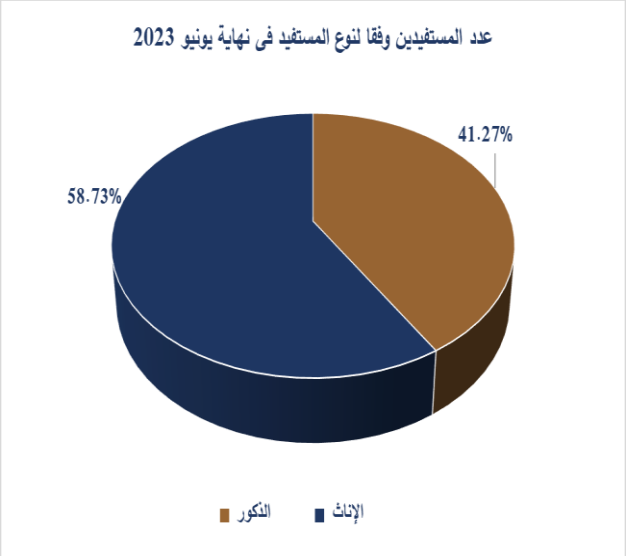

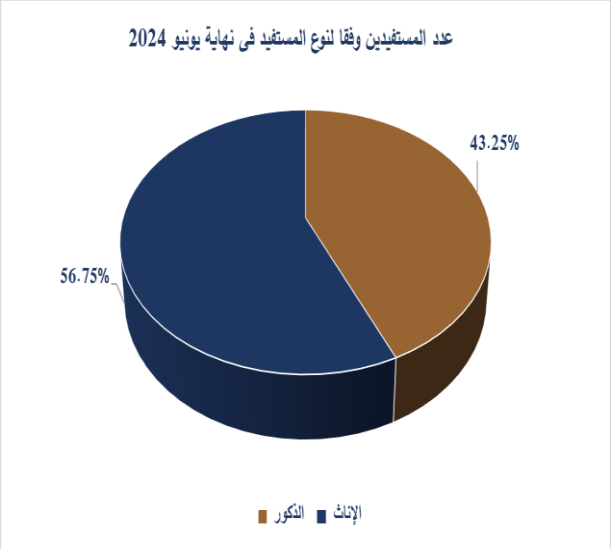

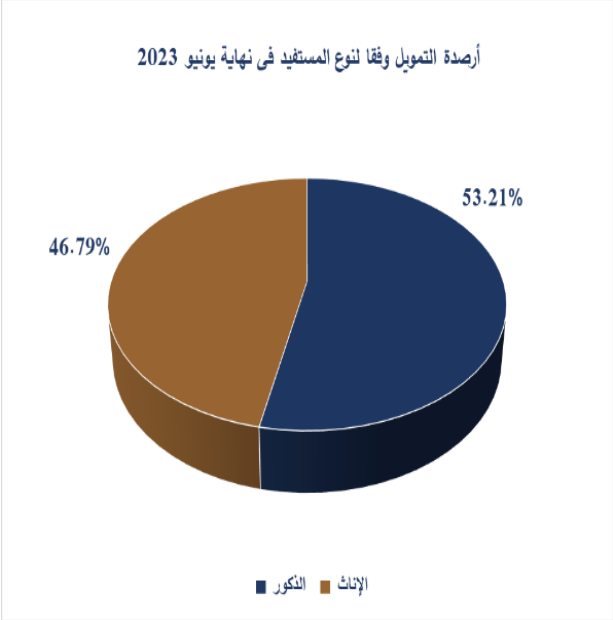

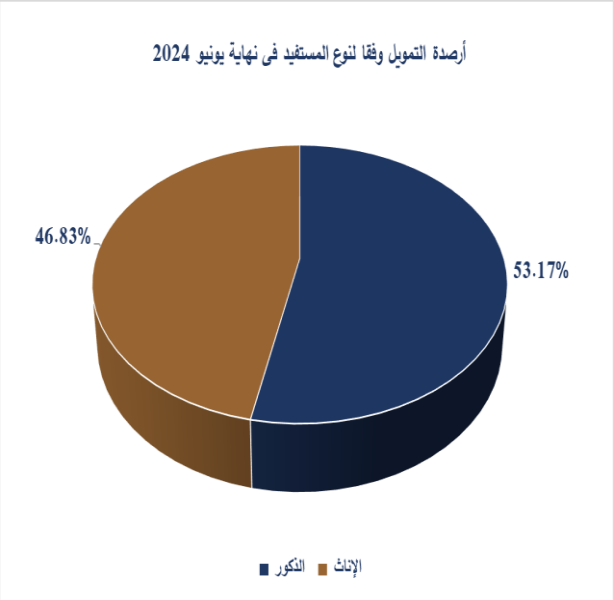

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثانى من عام 2024 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الثانى عام 2023 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الثانى 2024 نحو 29.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.63 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثانى 2023 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 22.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.6 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الثانى 2024 المركز الأول بنسبة 53.2%، بينما احتلت المركز الثانى بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 43.2%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الثانى عام 2024 نحو 26.3 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.2 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الثانى عام 2023 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 19.7 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.3 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الثانى 2024 المركز الثاني بنسبة 46.8%، بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 56.7%.

4) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (منتج التمويل الأصغر):

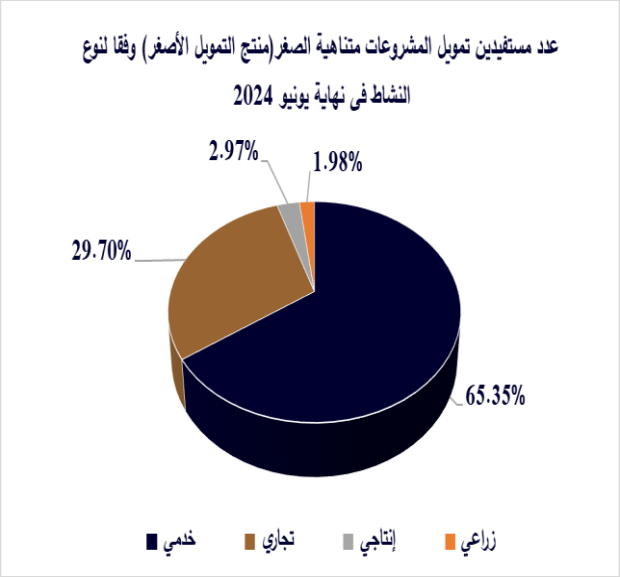

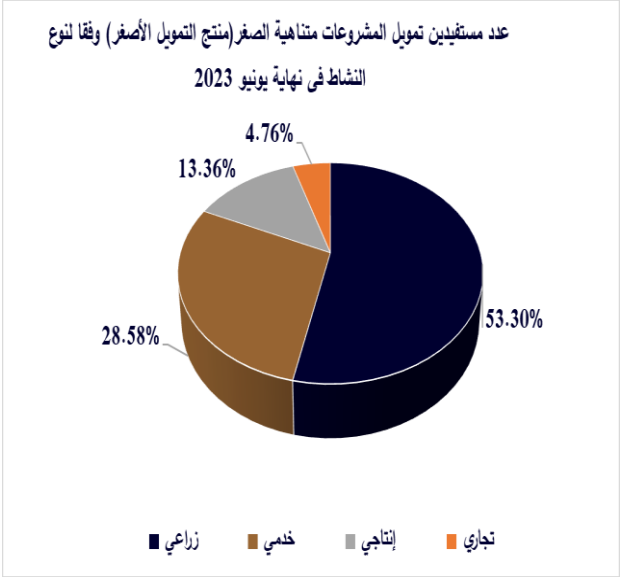

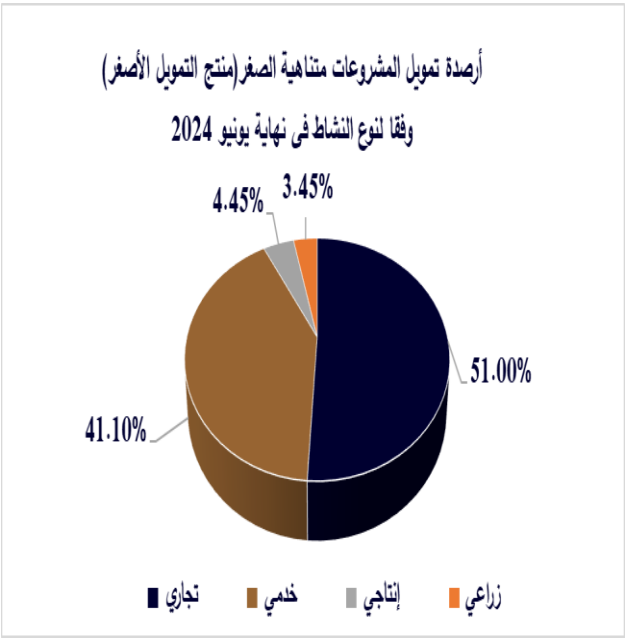

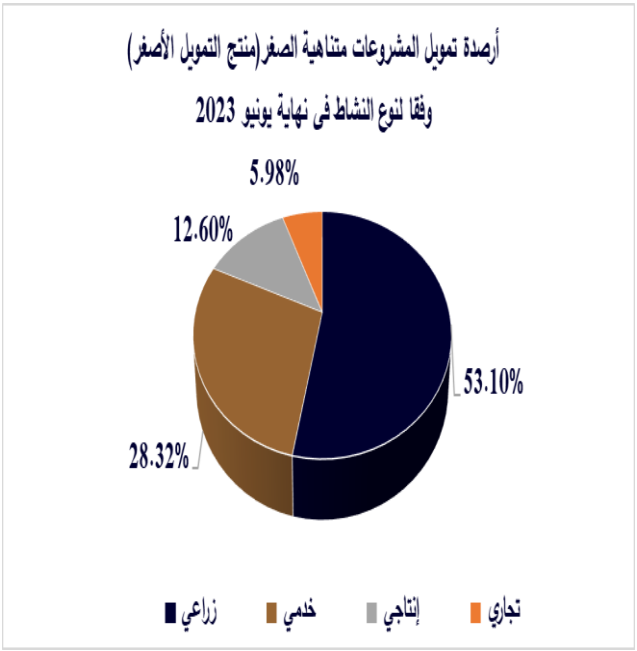

شهد نهاية الربع الثانى من عام 2024 انخفاضًا في قيمة أرصدة التمويل الأصغر (النانو فاينانس) بنسبة 98.4% حيث بلغت نحو 0.13 مليون جنيه، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2023 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 7.8 مليون جنيه.

كما انخفضت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 99% حيث بلغ العدد حوالي 0.1 ألف مستفيد في نهاية الربع الثانى عام 2024، مقارنة بـ 9.9 ألف مستفيد بنهاية الربع الثانى عام 2023.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الثانى من عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل والمركز الثانى من حيث عدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.07 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.03 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 0.5 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.5 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 51%، والمركز الثانى من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 29.7%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثانى في نهاية الربع الثانى من عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل والمركز الأول من حيث عدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.05 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.07 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.2 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.8 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثانى بنسبة 41.1%، والمركز الأول من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 65.4%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثانى لعام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.01 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو

0.003 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل حوالي 0.98 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.3 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الثالث بنسبة 4.5%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 3%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثانى عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 0.004 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.002 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 4.2مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 5.29 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الرابع بنسبة 3.5%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2%.

5) تطور أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

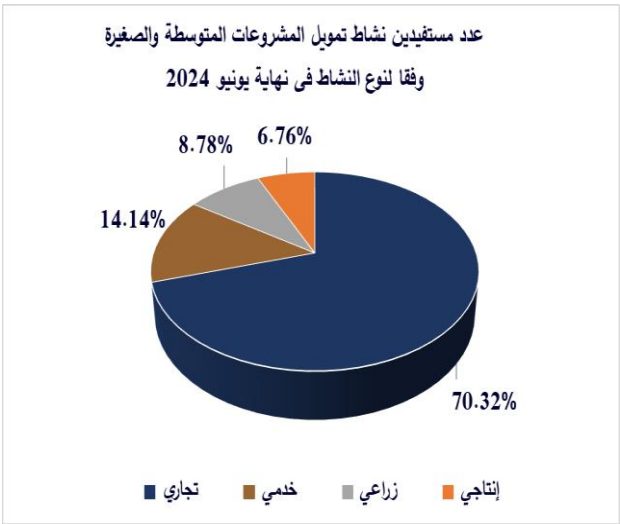

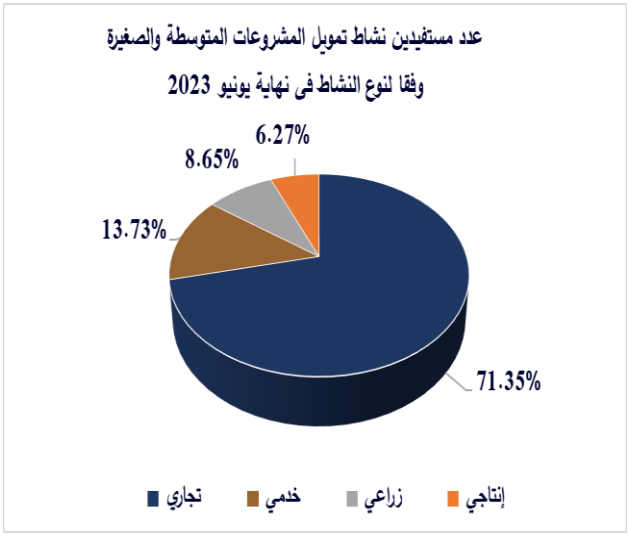

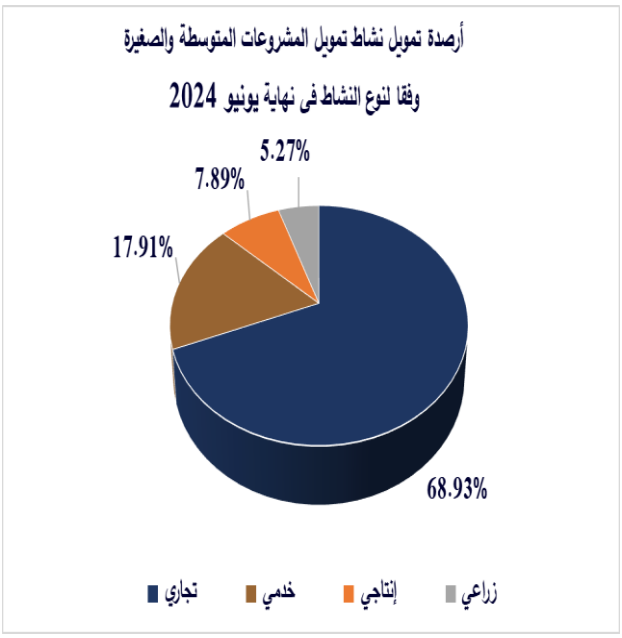

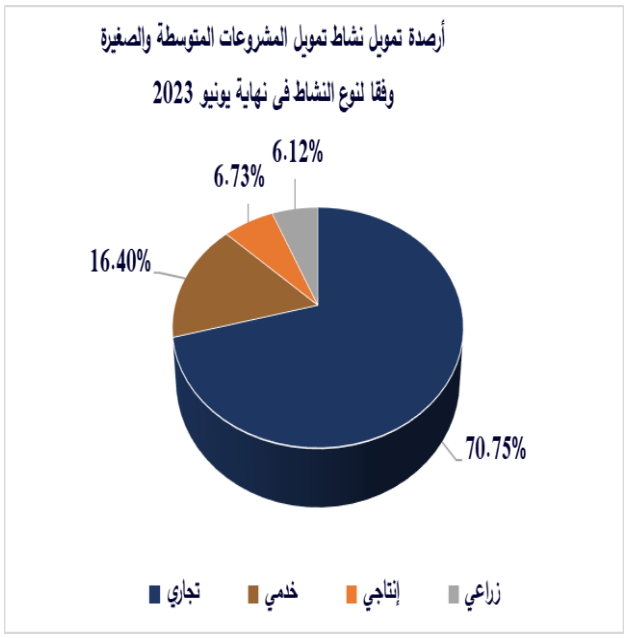

شهد نهاية الربع الثانى من عام 2024 نموًا ملحوظ في قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة 177% حيث بلغت نحو 9 مليار جنيه، مقارنة بـ 3.2 مليار جنيه بنهاية الربع الثانى من عام 2023.

كما ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 120.7% حيث بلغ العدد حوالي 8 ألف مستفيد في نهاية الربع الثانى عام 2024، مقارنة بحوالي 3.6ألف مستفيد بنهاية الربع الثانى عام 2023.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط التجاري:

جاء النشاط التجاري في المركز الأول في نهاية الربع الثانى من عام 2024 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 6.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 5.6ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.6 ألف مستفيد.
واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 68.9%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 70.3%.

النشاط الخدمي:

جاء النشاط الخدمي في المركز الثاني في نهاية الربع الثانى من عام 2024 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 1.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 1.13 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 530.3 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.5 ألف مستفيد.
واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي نسبة 17.9%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 14.1%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

جاء النشاط الإنتاجي والحرفي في المركز الثالث في نهاية الربع الثانى من عام 2024 من حيث أرصدة التمويل والمركز الرابع من حيث عدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 706.8 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.54 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 217.5 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.23 ألف مستفيد.
واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي نسبة 7.9%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.7%.

النشاط الزراعي:

جاء النشاط الزراعي في المركز الرابع في نهاية الربع الثانى من عام 2024 من حيث أرصدة التمويل والمركز الثالث من حيث عدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 471.9 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.7 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 197.9 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.3 ألف مستفيد.
واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي نسبة 5.3%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 8.8%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (1024) في نهاية الربع الثانى عام 2024.

جدول (7–2) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الثانى من عام 2024

الفئة	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	عدد المنافذ القائمة
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	22	951	973
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	19	149	168
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	960	82	1042
شركات تمويل المشروعات متناهية الصغر	23	2073	2096
الإجمالي	1,024	3,255	4,279

جدول 3(7–) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نهاية الربع الثانى من عام 2024

البيـــان	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	إجمال عدد المنافذ
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	7	570	577
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	1	12	13
الإجمالي	8	582	590

ثامناً: سجل الضمانات المنقولة

نهاية الربع الثانى من عام 2024 مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2023

1) تطور سجل الضمانات المنقولة:

بيان بتطور الضمانات المنقولة في نهاية يونيو 2024:

البيـــــان	في نهاية يونيو 2024	في نهاية يونيو 2023	معدل التغير%
إجمالي عدد الإشهارات (بالألف)	180	139	29.6%
إجمالي قيمة الإشهارات (مليار جنيه)	2,713	2,262.3	19.9%

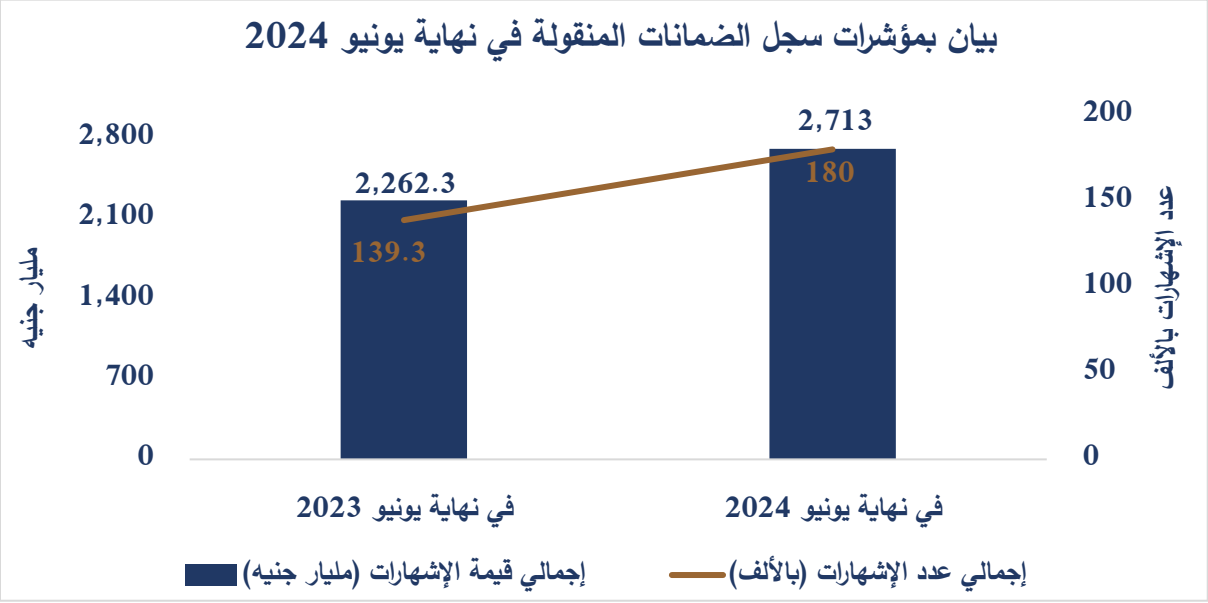

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 2.7 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 180 ألف إشهار في نهاية يونيو 2024، بينما بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 2.3 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 139 ألف إشهار خلال الفترة المقابلة بمعدل زيادة بلغ 19.9% لقيمة الاشهارات.

2) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الضمانات في نهاية شهر يونيو 2024

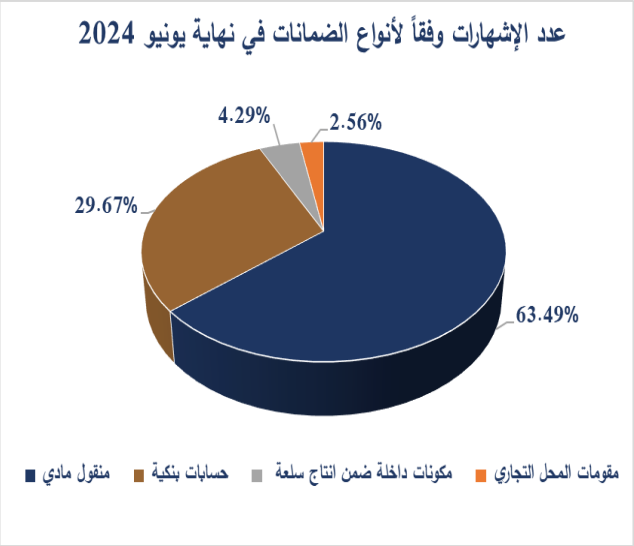

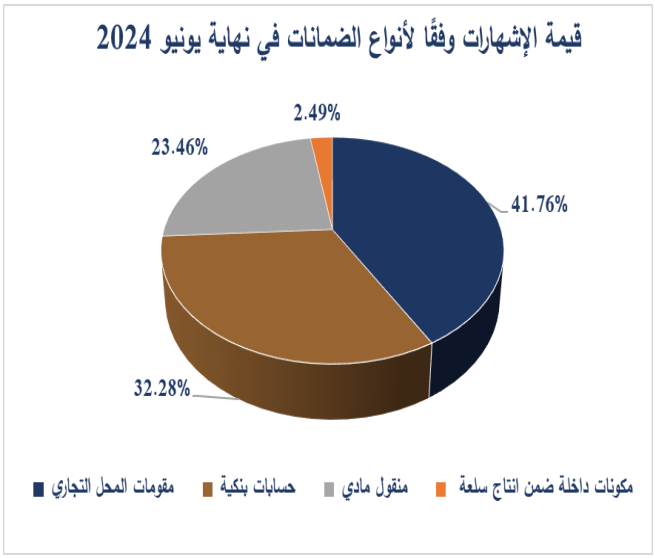

3) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الجهات في نهاية شهر يونيو 2024

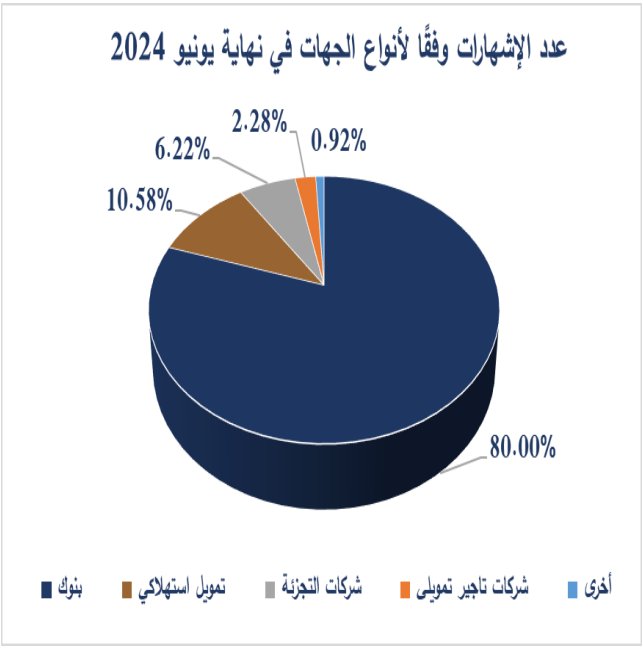

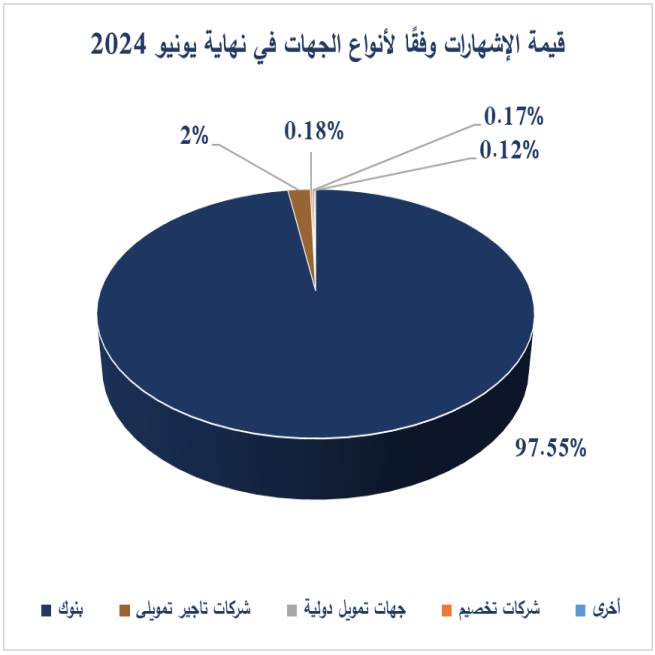

تاسعًا: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الربع الثانى من 2024:

- **أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، قرار رقم 77 لسنة 2024، بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11) لسنة 2014 بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية**

- بهدف تسهيل تعامل الشركات على أسهم الخزينة، ما يمكن الشركات المقيد لها أسهم من الاستثمار في أسهمها لتحقق أكبر استفادة ممكنة من فرص نموها، وذلك من خلال السوق المفتوح وسوق الصفقات الخاصة أيضًا، مع الالتزام بالقواعد الخاصة بذلك. حيث سمحت التعديلات الجديدة للشركات الراغبة في شراء أو بيع جانب من أسهمها (أسهم الخزينة) بأن تخطر البورصة مسبقاً برغبتها في ذلك على النموذج المعد بالبورصة والمعتمد من الهيئة، على أن يُرفق بالإخطار محضر اجتماع مجلس إدارة الشركة المتضمن قرار الشراء أو البيع قبل بدء التنفيذ.

- **أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، قرار رقم 69 لسنة 2024 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 101 لسنة 2015 بشأن قواعد وضوابط حوكمة صناديق التأمين الخاصة.**

- بهدف إتاحة حضور اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية لصناديق التأمين الخاصة عن بعد "إلكترونيًا"، حيث أضاف القرار بند فرعي جديد لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 101 لسنة 2015، يشمل ضوابط استخدام الأنظمة الإلكترونية في حضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها عن بعد، إلى البند الخاص بالجمعية العمومية الوارد في دليل حوكمة صناديق التأمين الخاصة المرفق بالقرار.

- **الرقابة المالية تستعرض تجربة تنظيم إطلاق صناديق للاستثمار في الذهب مع المجلس العالمي للذهب.**

- استعرض الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، مع وفد مجلس الذهب العالمي وشركة إيفولف القابضة للاستثمار، التجربة المصرية التي تبنتها وطبقتها الهيئة العامة للرقابة المالية لتنظيم عملية الاستثمار في الذهب خاصة والمعادن كأحد القيم المالية المنقولة بشكل عام من خلال صناديق الاستثمار عبر تحويل هذه المعادن الى أدوات مالية بمواصفات وخصائص معينة مع قابليتها للتداول.

- **أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم (94) لسنة 2024 بشأن مد مدة تقديم القوائم المالية الدورية للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية والجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة.**

- بموجب المادة الأولى من هذا القرار يسمح للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بجداول البورصة المصرية والجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة بتقديم القوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2024 وذلك في موعد أقصاه 30 مايو 2024.

- **أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (57) لسنة 2024، الذي ينظم لأول مرة في سوق رأس المال المصري، عمل برنامج المستشار المالي الآلي للاستثمار.**

- حيث يعد برنامج المستشار المالي الآلي للاستثمار (Advisor for Investment– Robo) ، نظام إلكتروني يصدر استشارات مالية لتكوين محفظة استثمارية للعميل وإدارتها وإعادة توازنها، من خلال استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي. جاء القرار ليسمح لشركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية المرخصة من الهيئة، بتقديم خدمات الاستشارات المالية الآلية للاستثمار في الأوراق المالية المقيدة بجداول البورصة.

- **مشاركة الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، نائب رئيس المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال، في فعاليات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي الجارية حالياً في واشنطن.**

- وذلك تحت عنوان (تحقيق الاستقرار في المستقبل: إدارة العلاقة بين أسواق رأس المال المتنامية وانعكاسات الاستقرار). حيث تطرقت الجلسة الى الأزمات والتحديات الأخيرة التي كشفت عنها الأزمات الأخيرة المتنوعة والمتشابكة، من نقاط ضعف في السيولة والمرونة بأسواق التمويل المختلفة، لاسيما أسواق التمويل قصير الأجل، وسندات الشركات، وأسواق السندات الحكومية.

- **الرقابة المالية تستضيف 100 طالب بالمرحلة الابتدائية لتعريفهم كيفية الاستثمار والادخار بشكل مبسط.**

- استضافت الهيئة العامة للرقابة المالية، 100 طالب بالمرحلة الابتدائية من مدرسة مصر للغات القسم الفرنسي والأمريكي كمرحلة أولى تتبع بمراحل أخرى خلال الفترة القصيرة المقبلة، حيث استمتع الطلاب بتجربة ممتعة وقيمة لمدة يوم كامل داخل الهيئة، من خلال تزويدهم بالمفاهيم المالية الأساسية بشكل بسيط وطرق تحفز الابداع والابتكار لديهم، وخاصة كيفية إدارة مصروفهم والتعرف على مفهوم الادخار والاستثمار وبناء مشروع وتمويله.

- **الهيئة تشارك في ندوة مجموعة بورصة لندن حول مستقبل وتحديات الأسواق وإدارة الثروات.**

- شارك الدكتور محمد فريد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في فعاليات الندوة التي نظمتها مجموعة بورصة لندن (LSEG)، وذلك بالقاهرة، تحت عنوان عصر جديد من الاتجاهات الرقمية: مستقبل وتحديات الأسواق المالية وإدارة الثروات. وقد ناقشت الجلسات النقاشية بالندوة ما يشهده العالم من تطورات رقمية وتكنولوجية سريعة وما تواجهه الأسواق المالية من

تحديات، تتطلب الابتكار وإعادة التفكير في إدارة الثروات بشكل أكثر وعياً، في ظل الأزمات المتعاقبة التي تلقي بظلالها على كافة قطاعات الاقتصاد.

- **الرقابة المالية تشارك في اجتماعات مجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بالدوحة.**

- شارك الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، في الاجتماع السنوي الثامن عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، والمؤتمر الثالث لأسواق رأس المال العربية، بمدينة الدوحة، والتي قامت هيئة قطر للأسواق المالية بتنظيمها، بمشاركة الدول العربية الأعضاء في الاتحاد البالغ عددها 16 دولة.يأتي ذلك استكمالاً للجهود المستمرة من جانب الهيئة العامة للرقابة المالية، حيث تترأس للعام الثاني على التوالي، فريق العمل المكلف بتنفيذ أهداف ومبادرات المحور الثاني لخطة اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية الاستراتيجية 2021-2025، والخاص بتطوير أسواق رأس المال ومواجهة المخاطر ودعم السيولة والاستدامة.

- **توقيع مذكرة تفاهم مع سفير جمهورية بيلاروسيا لدى مصر لتعزيز مشاركة المستثمرين في سوق الأوراق المالية بالبلدين.**

- حيث تهدف مذكرة التفاهم إلى وضع أسس للتعاون الثنائي بين الهيئة العامة للرقابة المالية بجمهورية مصر العربية، ووزارة المالية بجمهورية بيلاروسيا، لدعم وتعزيز مشاركة المستثمرين في سوق الأوراق المالية والعقود الآجلة وغيرها من أسواق المنتجات الاستثمارية ذات الصلة، كما تستهدف المذكرة إنشاء نظام للمساعدة المتبادلة لتعزيز كفاءة الأداء في كلتا الدولتين.

- **توقيع مذكرة تفاهم بين القومي للمرأة وبرنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المنفذ من شركة باثفايندر وممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبين شركة جي اي جي للتأمين لنشر ثقافة الشمول المالي والتوعية بالتأمين ضد المخاطر بين السيدات.**

- وقع المجلس القومي للمرأة، مذكرة تفاهم مع كل من برنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والذي تنفذه مؤسسة باثفايندر إنترناشونال، وشركة جي اي جي للتأمين وخدمات التأمين المتناهي الصغر، بهدف التعاون ضمن مشروع "جدعة" ، لنشر ثقافة الشمول المالي والتوعية بالتأمين ضد المخاطر من خلال الحصول على وثائق تأمين متناهية الصغر، حيث يستهدف التعاون المستفيدات من المجلس ومشروع "تحويشة" بقرى عدد من المحافظات، وتعد تلك الشراكة هي الأولي لدعم سبل التعاون بين القطاع الحكومي وقطاع التأمين الخاص.

- **الدكتور محمد فريد رئيس هيئة الرقابة المالية يفتتح النسخة الخامسة لماراثون اتحاد التأمين بعنوان نجري من أجل صحة أفضل.**

- شهد اللقاء فعاليات متنوعة جميعها تبعث برسالة تؤكد على الاهمية القصوى لممارسة الرياضة وأثرها المباشر وغير المباشر على الصحة العامة وحماية المواطنين من اخطار الاصابة بالأمراض وهي الرسالة التي يعمل دوما اتحاد التامين تحت اشراف

ورقابة الهيئة العامة الرقابة المالية على تحقيقها، حيث يؤكد الماراثون على الارتباط الوثيق بين ممارسة الرياضة وكفاءة الصحة العامة وأثرها على قدرات وكفاءات المواطنين بمختلف المناصب بما يساهم في تصميم سياسات تعزز كفاءة الاقتصاد المصري وتحقق التنمية الشاملة.

- **الرقابة المالية والمجلس الأعلى للجامعات يبدأن في نشر الثقافة المالية بين طلاب جامعات مصر.**

- عقدت جامعة طنطا ٤ ندوات توعية لطلاب كليات الزراعة والآداب وطب أسنان والعلوم، حضره ٦٦٢ طالب وطالبة. كما نظمت كلية التمريض بجامعة الأزهر ندوتين قدمها مدرب التوعية المعتمد من الهيئة وممثل جامعة الأزهر وحضر أكثر من ٥٠٠ طالب من الطلاب غير المتخصصين.
- كما استضافت كلية التربية بجامعة السادات، أولى محاضرات التوعية والثقافة المالية غير المصرفية. حاضر فيها مدربة التوعية المالية المعتمد لدى هيئة الرقابة المالية، وبمشاركة ما يقرب من أكثر 220 طالب وطالبة.
- ونظمت كلية التمريض بجامعة دمنهور اول ندوة للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية حضرها عدد ٨٠ من الطلاب الذين أبدوا اهتمامهم بمحاور المحاضرة حيث تدور حول رفع مستويات الثقافة المالية وبناء مهارات فن إدارة الأموال للطلاب والشباب، وتعريفهم بالأنشطة المالية غير المصرفية من أنشطة سوق رأس المال، وأنشطة التأمين وصناديق التأمين الخاصة، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والتمويل الاستهلاكي.

- **رئيسا الرقابة المالية والبورصة المصرية يشهدا بدء تطبيق نظام رقمنة أعمال شهادات الإيداع الدولية (GDR).**

- شهد الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، والسيد أحمد الشيخ، رئيس البورصة المصرية، إطلاق المرحلة الأولى من المشروع المتكامل لتطوير ورقمنه أعمال شهادات الإيداع الدولية (GDR)، حيث أتم قطاع تكنولوجيا المعلومات بالبورصة المصرية المرحلةَ الأولى من المشروع المتكامل لتطوير ورقمنه أنظمة عمل شهادات الإيداع الدولية، وذلك عبر تطوير نظام إلكتروني ومنصة رقمية لتسجيل واستلام طلبات ومستندات التحويل بين الأسهم المحلية وشهادات الإيداع عن طريق خطوط الربط الإلكتروني المباشر مع كل الأطراف سواء وكلاء العملاء الملاك المستفيدين أو الوكيل المحلي لبنك الإيداع أو أمناء الحفظ أو وكلاء العملاء الملاك المستفيدين أو شركة الإيداع والقيد المركزي.

- **الرقابة المالية تطلق أول صحيفة أحوال للقطاع المالي غير المصرفي.**

- أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، أول صحيفة أحوال للقطاع المالي غير المصرفي، تضم كافة اللوائح والقواعد والتشريعات المنظمة للقطاع المالي غير المصرفي تنشر بشكل دوري، لإبقاء كافة المتعاملين والعاملين والمهنيين والمؤسسات المالية غير المصرفية على إطلاع دائم بالتطورات التنظيمية والتشريعية والتنفيذية الخاصة بالنظام المالي غير المصرفي، وذلك بما يعزز من مستويات الشفافية وتيسير عملية اتاحة وعرض المعلومات المرتبطة بالخدمات المالية غير المصرفية.

- **رئيس الرقابة المالية والسفير البريطاني يشهدان تخريج 9 شركات ناشئة من برنامج مسرعة التمويل المناخي بالتعاون مع السفارة البريطانية.**

- شهد الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، والسفير البريطاني بالقاهرة جاريث بايلي، فيما شاركت الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي افتراضياً، حفل تخريج 9 شركات ناشئة ضمن المرحلة الثانية من برنامج مسرعة التمويل المناخي CFA، المنفذة بالتعاون بين السفارة البريطانية في القاهرة، وحاضنة الأعمال Flat6Labs.

- **رئيس الرقابة المالية يستعرض جهود التحول الرقمي بالقطاع المالي غير المصرفي أمام ممثلي مجتمع الأعمال.**

- نظمت الهيئة العامة للرقابة المالية بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE"، بالتعاون مع مركز " Plug and Play Egypt"، ورشة عمل متخصصة تحت عنوان (التحول الرقمي في القطاع المالي غير المصرفي فرص واعدة للانطلاق)، وذلك في إطار السعي المستمر والحرص الدائم من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية على تعريف كافة المؤسسات المالية غير المصرفية وتعزيز قنوات التواصل مع ممثلي الأسواق المالية غير المصرفية، وذلك لتعريفهم بكافة التطورات والمستجدات التي تطرأ على القطاع المالي غير المصرفي ومساعدتهم على الاستفادة منها.

- **رئيس الرقابة المالية يستعرض جهود تطوير وتنمية القطاع المالي غير المصرفي مع أعضاء غرفة التجارة الأمريكية.**

- استكمالاً للجهود المستمرة والحرص الدائم من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية على التواصل المباشر مع كافة الأطراف ذات الصلة بالقطاع المالي غير المصرفي، وإجراء حوار ونقاش لإبقائهم على اطلاع بكافة التطورات والتحديثات بما يعظم من أثر اللوائح والسياسات التي يتم اتخاذها من قبل الهيئة، التقى الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، بأعضاء الغرفة التجارة الأمريكية للحديث عن أخر التطورات والتحديثات التي طرأت على القطاع المالي غير المصرفي وكيفية الاستفادة منها في تطوير وتنمية أعمالهم، كجزء من دور الهيئة في توفير بيئة عمل مواتية تمكن القطاع الخاص على وجه التحديد من النمو والتوسع وتحقيق مستهدفاته وبالأخص التشغيلية في النظام المالي غير المصرفي.

- **الرقابة المالية تستكمل حوارها مع مجتمع الأعمال وتستعرض تطوير معايير المحاسبة وتدشين سوق الكربون الطوعي.**

- استكملت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، حوارها المستمر عبر المنصة التي أطلقتها بالتنسيق مع عدد من تجمعات المال الأعمال، في إطار حرصها الدائم على استعراض كافة التطورات وجهود الاصلاح الجارية لتنمية وتعزيز دور القطاع المالي غير المصرفي في الاقتصاد القومي، حيث استعرضت الندوة الأخيرة أخر التطورات المرتبطة بتطوير

وتحديث معايير المحاسبة وتدشين سوق الكربون الطوعي، بما يسهم في تعظيم الآثر التنموي للوائح والسياسات التي يتم اتخاذها من قبل الهيئة.

- **الرقابة المالية توافق على تأسيس أول شركة ناشئة تكنولوجية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**

- وافقت لجنة البت في طلبات استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية برئاسة محمد الصياد نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية على تأسيس شركة فليند لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كشركة ناشئة غرضها تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة باستخدام التكنولوجيا المالية.
- كما وافقت اللجنة على قيد شركة في لينس V. Lens بسجل مقدمي خدمات التعهيد بالهيئة وذلك وفقا لقانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2022 وقرارات مجلس إدارة الهيئة رقم 139 و140 و141 لسنة 2023.

- **الدكتور محمد فريد يترأس اجتماع لجنة الأسواق المالية النامية والناشئة (GEMC) التابعة لـ (IOSCO) باليونان.**

- استهل الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، ونائب رئيس المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال "الأيوسكو(IOSCO) "، زيارته إلى اليونان لحضور المؤتمر السنوي التاسع والأربعين للمنظمة، بترأسه لاجتماع لجنة الأسواق المالية النامية والناشئة (GEMC) التابعة للمنظمة، وذلك بصفته رئيساً للجنة الأكبر بين لجان المنظمة. كما شارك الدكتور فريد أيضًا في اجتماع اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط (AMERC)، والاجتماع الافتتاحي للشراكة المتوسطية لمراقبي أسواق المال.

- **الدكتور محمد فريد رئيس الرقابة المالية يشارك في اجتماع مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الأيوسكو – IOSCO) باليونان.**

- استكمل الدكتور محمد فريد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، رئيس لجنة الأسواق النامية والناشئة (GEMC)، مشاركته باجتماعات المؤتمر السنوي التاسع والأربعين للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (الأيوسكو) (IOSCO)، والتي تنعقد حالياً باليونان، تحت عنوان "المناخ كمستهدف اقتصادي"، بحضور الاجتماع السنوي لمجلس إدارة المنظمة، ومراسم التوقيع على مذكرات التفاهم متعددة الأطراف مع ممثلي دول باراجواي والهند وجنوب أفريقيا وجيرنسي.
- ناقش اجتماع مجلس إدارة المنظمة تقريراً حول مستجدات أعمال مجموعة المشاركة في الاستقرار المالي (FESG)، وكذلك قدمت لجنة المخاطر الناشئة (CER) مذكرة ملخصة عن المسح الذي أجرته بشأن التمويلات الخاصة، وقدم فريق عمل التكنولوجيا المالية (FTF) عرض تقديمي لمستجدات أعماله.

- **بيان صحفي صادر عن المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (IOSCO).. احتفاظ الدكتور محمد فريد برئاسة لجنة الأسواق النامية والناشئة للمرة الثانية على التوالي.**

- أعلن مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (IOSCO) إعادة انتخاب السيد جان بول سيرفايس–رئيس هيئة الخدمات المالية والأسواق البلجيكية(FSMA) ، رئيسًا لمنظمة الأيوسكو لمدة عامين، والذي يشغل أيضًا منصب رئيس اللجنة الإقليمية الأوروبية (ERC) التابعة لمنظمة الأيوسكو.
- كما أعلن مجلس إدارة منظمة الأيوسكو إعادة انتخاب السيد شيجيرو أريزومي–نائب الوزير للشؤون الدولية بهيئة الخدمات المالية اليابانية، والسيد روستين بهنام–رئيس لجنة تداول السلع الآجلة (CFTC) بالولايات المتحدة الأمريكية، كنائبين لرئيس مجلس إدارة المنظمة.
- كذلك أُعيد انتخاب الدكتور محمد فريد صالح–الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للرقابة المالية – مصر، رئيسًا لـ "لجنة الأسواق النامية والناشئة (GEM)" التابعة للمنظمة الأيوسكو، وبتولي هذا المنصب تصبح مصر نائبًا لرئيس مجلس إدارة المنظمة، للمرة الثالثة على التوالي.

- **الدكتور محمد فريد رئيس الرقابة المالية يلقي كلمة رئيسية في فعاليات مؤتمر ومعرض الأمن السيبراني Caisec'24.**

- شارك الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية اليوم الاثنين في فعاليات مؤتمر ومعرض أمن المعلومات والأمن السيبراني Caisec'24 –في نسخته الثالثة، المتخصص في تقنيات وابتكارات الأمان الإلكتروني بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث استعرض جهود الهيئة المستمرة نحو توفير بيئة آمنة ومستقرة تعزز من دور القطاع المالي غير المصرفي في دعم الاقتصاد الوطني، ضمن سعيها الدائم نحو اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات وسياسات تحمي بيانات المتعاملين وتحقق الاستقرار للأسواق.

- **المحاسبين والمراجعين المصرية تكرم الدكتور محمد فريد رئيس الرقابة المالية لمجهوداته في تطوير معايير المحاسبة.**

- حيث أكد لدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن الهيئة تسعى باستمرار لتطوير معايير المحاسبة في إطار استهداف التكامل مع كافة المعايير الدولية.
- أكد أن ما تم من جهد لتطوير أحكام معايير المحاسبة المصرية يأتي في ضوء استهداف مواكبة أفضل التطورات والممارسات العالمية، وتكاملاً مع جهود الإصلاح التي تتبناها وتنفذها الحكومة المصرية لتعزيز مستويات النمو والتنمية المستدامة، مشيراً إلى أن الجهود الخاصة بالتطوير مستمرة فنحن لن نمتطي الجواد زهواً، إذ أن المشوار لا يزال طويلاً للتطوير والإصلاح في سبيل دعم الاقتصاد الوطني.

- **الدكتور محمد فريد رئيس هيئة الرقابة المالية يشارك في ملتقى بنك التنمية الجديد (استكشاف آفاق جديدة).**

- إذ يهدف الملتقى، للتعريف بعمليات بنك التنمية الجديد ومناقشة سبل زيادة الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص في مصر، وفرص التعاون المستقبلية بين أعضاء تجمع البريكس المؤسسين والجدد، وتعظيم الاستفادة من إمكانيات التعاون المتاحة لدى البنك ودور مصر المحوري عالمياً.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وسجل الضمانات المنقولة؛ بالإضافة إلى أهم أخبار الهيئة.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B137 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: research@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg